الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العلاقة الطيبة بين الرسول الكريم وورقة بن نوفل

فؤاد يوسف قزانجي
استاذ في التاريخ والمعلومات

كانت البداية في العلاقة الحميمة التي تنامت بين الرسول الكريم وورقة بن نوفل القريشي في مكة قبل الإسلام، وكان الرسول منذ نعومة أظفاره يفكر في الوجود والتوحد مع الله ويتساءل عن دور الأنبياء الذين أرسلهم الله لهداية البشرية، وقيل أنه في احدى رحلاته التجارية إلى الشام التقى في بصرى عاصمة الغساسنة المسيحيين براهب يدعى (بحيرى) الذي أطلعه على مصيره وتنبأ بأنه سيكون نبيا لقومه. ويذكر الباحث الألماني فلهلم رودلف: " أن الرجلين اللذين كان لهما شأن في ثقافة النبي الكريم هما ورقة وبحيرى....." وكان بحيرى راهباً سريانياً لقي الرسول الكريم في أحدى رحلاته فتوسم فيه خيراً لأمته. (١) أما ورقة بن نوفل فقد كان رجلاً حكيماً مطلعاً على محتوى التوراة والإنجيل. وذكر في كثير من المصادر أنه كان مسيحياً. وكانت العلاقة قد استمرت بينهما خمسة عشر عاما قبل أن يتوفى ورقة عن عمر يناهز المئة وذلك بعد الدعوة الإسلامية ببضع سنوات. كان الرسول الكريم قد تعرف إلى ورقة وهو شاب يسعى للتقرب إلى الله ونشدان حقيقة الوجود في مجتمع انساني يراه بلا أوثان مؤمناً بوجود خالق واحد. وهو بهذه الروح العالية التقى بهذا الرجل الحكيم الورع وصارا يتبادلان الأفكار والآراء ويتحدثان عن عالم جديد تسود فيه العدالة والحق والسلام. كانت النصرانية قد عرفت في الجزيرة العربية وخاصة في اليمن حينما وصلت إلى نجران وصنعاء وظفار وذلك منذ القرن الرابع للميلاد. أما اليهودية فهي أقدم وجوداً في الجزيرة العربية، إذ كان كثير من سكان يثرب وخيبر من اليهود. وكان هناك في مكة أيضا بعض الرجال الموحدين الذين يؤمنون بوجود الله وينبذون الأصنام كانوا يجتمعون معاً على الهدى والتوحيد مع رسول الله إلى أن قرر بعضهم أن يسافر طالبين ضالة ايمانهم وقالوا في أنفسهم بأن أخطأوا قومهم دين أبيهم إبراهيم، فتفرقوا في البلدان يلتمسون التوحيد. فأما ورقة فقد استحكم في النصرانية وأتبع الكتب من أهلها حتى علم علماً من أهل الكتاب المقدس، وهم المسيحيون.(٢) وأما عبد الله بن جحش فقد أقام على ما هو عليه من الحيرة حتى أسلم ثم هاجر مع المسلمين إلى الحبشة ومعه امرأته أم حبيبة بنت أبي سفيان. أما عثمان بن الحويرث فقد قدم على قيصر ملك الروم في أنطاكيا، فتنصر وحسنت منزلته عنده. أما زيد بن عمرو فلم يدخل في اليهودية ولا في النصرانية. وفارق قومه لكنه اعتزل الأوثان وابتعد عن المنية والدم وبقي موحداً. (٣) كان ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي القريشي قد دعي بالحكيم لعمق ثقافته الدينية وكان ورقة شاعراً فقد شهد له بذلك الزبير بن أبي بكر وعبد الله بن معاذ، ومن شعره الذي يشير فيه كونه نصرانياً وربما قسيساً قوله:

بما خبرتنا من قول قس من الرهبان اكره أن يعوجا

وفي تلك الفترة قدم إلى مكة حسب أحدى الروايات راهب نصراني يدعى (عيصا) لا نعرف عما فعله في مكة، لكن من المعتقد أن اسم عيسى (المسيح) قد اشتق من اسم هذا الراهب بدلاً من يسوع (المسيح). وكان ورقة حكيم قريش واحد أقطاب المشورة الذي يدور عليهم معظم أمرهم، كما يذكر الباحث على ناصر الدين، وكانت داره مقراً لاجتماع الأحناف الأربعة ومعهم النبي الكريم قبل البعثة فكانوا يتذاكرون في شؤون قومهم لعلهم يجدون السبيل إلى هدايتهم. وكان ورقة كثير السفر إلى بلاد الشام لعله لم يترك ديراً معروفاً الا وزاره. وكانت الأديرة في ذلك العصر مهابط نور وعلم ودور ضيافة. ولما عاد ورقة أخيرا من رحلاته كان قد استقر على النصرانية. (٤) وقد شجع ورقة ابنة عمه خديجة بنت خويلد الأسدي على الزواج من الرسول الكريم لعلمه بأنه رجل صادق وأمين وذو قيم روحية عالية، إذ كان ورقة يذهب أحيانا مع الرسول الكريم إلى غار حراء ليختليا هناك. وتوسمت خديجة في سيرة الرسول كل خير. ولعل ورقة كان قد لعب دوراً مهماً في التمهيد لهذا الزواج الذي استمر (٢٠) عاماً حتى وفاتها وكان ورقة قد أعلن زواجهما على رؤوس الاشهاد بنفسه. فتزوجها رسول الله وهي أرملة لرجلين تناهز الاربعين وأم لعدة أبناء. ولا يستبعد أن خديجة كانت على اطلاع على اهتمامات ورقة في التوحيد والأديان السابقة بل لا شك في أن علاقة خديجة بورقة كانت متطورة إذ كان لها أكثر من ابن عم. (٥) حينما بشر الملاك جبرائيل (جبريل) محمد (ص) بالنبوة وقال له اقرأ ارتعدت فرائصه " فانطلقت خديجة بمحمد إلى ورقة بن نوفل وقالت: اسمع من ابن أخيك، فسألني فأخبرته خبري، فقال: هذا الناموس الذي انزل على موسى، ليتني فيها جذع ! ليتني أكون حياً حين يخرجك قومك ! قلت أمخرجي هم ؟ قال: نعم، انه لم يجئ رجل قط بما جئت به، الا عودي، ولئن أدركني يومك، أنصرك نصراً مؤزرا " (٦)

وكانت لورقة مكانة طيبة في نفس الرسول الكريم تؤيد ذلك الأحاديث المروية عنه في هذا الشأن، ويؤكده تخصيص أبي الحسن برهان الدين الشافعي كتاب وضعه في إيمان ورقة، غير أن هذا الكتاب لم يصل الينا. وورقة كشاعر جسد في شعره الأحاسيس الروحية النقية في القصائد المعبرة عن ايمانه الصادق بالله والأنبياء. وورقة في شعره وتعبيراته المجازية يستخدم بعض الروايات والقصص المعروفة في عصرها ويسخرها لخدمة التوحيد ونبذ الأصنام ويذكر في شعره العديد من الأنبياء لتأكيد الحقيقة الأزلية أن الناس المؤمنين سواسية أمام الله. (٧) وهكذا يعتبر اللقاء بين النبي محمد (ص) والحكيم ورقة بن نوفل أول لقاء مباشر بين الإسلام والمسيحية حيث نمت هذه العلاقة خلال مراحل الإسلام وانتشاره، وتطورت بعد ذلك من خلال الآيات البينات في القرآن الكريم التي عنيت بالمسيحية والمسيح ومريم العذراء والتي أوردت الكثير من الأفكار التي تلتقي فيها المسيحية بالإسلام. ويعني هذا اللقاء أيضا قبول تآخي المسلم والمسيحي في القيم الروحية والعيش المشترك وصنع الحياة والمستقبل معاً خصوصاً في المشرق العربي أو الهلال الخصيب موطن الأنبياء والأولياء الصالحين، وموطن الديانات السماوية المقدسة اليهودية: والمسيحية والإسلام.

المصادر والمراجع
(١) رودلف، فيلهلم. صلة القرآن باليهودية والمسيحية. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤ (ص ٤٣)
(٢) ابن هشام. السيرة النبوية. المنصورة: دار الغد الجديد، ٢٠٠٢ (جدا / ص ١٥٩)
(٣) أبو الغيداء، الحافظ بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ). البداية والنهاية. بيروت: دار الكتب الحديث، ١٩٨٩ (الصفحات ٢٢٦، ٢٧٢، ٢٧٦)
(٤) ناصر الدين، علي. زيد وورقة. بيروت: دار الحكمة، ١٩٥٧ (الصفحات ٤٥(50 –
(5)صالح –العايب، سلوى بالحاج. دثريني يا خديجة: دراسة تحليلية لشخصية خديجة بنت خويلد، بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٠ (ص ٦٧)
(٦) الطبري، أبو جعفر محمد. تاريخ الطبري. جـ٢ (ص ٢١٧)
(٧) حمودي، أيهم عباس " ورقة بن نوفل وشعره " المورد. مجلد ١٧ عدد ٢ (١٩٨٨) ص ١٧١

كوارث الديكتاتوريات العسكرية على العالم العربي

شاكر النابلسي
كاتب اردني - اميركا

منذ فجر الاستقلال السياسي الصوري العربي، ابتلي العالم العربي بكوارث سياسية ماحقة نتيجة لتسلط الديكتاتوريات العربية على مقدرات هذه الأمة.

ونستطيع أن نلخص هذه الكوارث التي ألحقتها الديكتاتوريات العسكرية بالعالم العربي، وأعاقت من خلالها نمو وتطور الدولة العربية الحديثة، على الوجه الآتي:

١- قيام حكم الحزب الواحد ومنع التعددية. فالانقلابات العسكرية التي تمت في مصر وسوريا والعراق والجزائر وليبيا والسودان واليمن، جاءت بحكم الحزب الواحد. فحكم الحزب الواحد القوي هو نتاج الحركات القومية والثورية التي تأتي من القاعدة لكي تستولي على الحكم. في أن الانقلابات العسكرية تأتي من فوق، من القمة لكي تحكم بمنطق الحكم المطلق.

٢- جاءت الديكتاتوريات العسكرية في الدولة العربية الحديثة بقيم سياسية وثقافية، تختلف عن قيم المجتمع المدني. ففي حين أن قيم المجتمع المدني هي الحرية والديمقراطية والمساواة والسلام، فإن قيم الديكتاتوريات العسكرية هي الطاعة والانضباط والقوة. من ناحية أخرى فإن الديكتاتوريات العسكرية في العالم العربي ترفض مجموعة المنجزات الثقافة والسياسية والاجتماعية للحضارة الغربية، وتعتبرها من مظاهر الاستعمار. وتعتبر الديكتاتوريات العسكرية العربية أن "كل ما قدمه الانجليز والفرنسيون أيام استعمارهم لمصر وبلاد الشام من إيجابيات أصبح مشبوهاً ومتهماً"، كما يقول أنور عبد الملك في كتابه (مصر مجتمع جديد يبنيه العسكريون).

٣- كانت الديكتاتوريات العسكرية العربية تعاني عدم تأهيلها علمياً وثقافياً وسياسياً لمثل المهام الصعبة التي تولتها أثناء حكمها. فهي فئات منضبطة ولكنها بعيدة جداً عن علم وفن السياسة. وقد أوقع هذا الجهل بالسياسة قيادات الديكتاتوريات العسكرية العربية في مآزق ومطبات سياسية مختلفة، كلفت شعوبها خسائر مادية واقتصادية وسياسية هائلة.

٤- كانت الديكتاتوريات العسكرية العربية في بعض البلدان العربية تعتبر المعارضين لحكمها من الخوارج. وبأنهم من ذوي الفكر الأيديولوجي الواحد. وبأنهم غير قادرين على الاتفاق مع الاتجاهات الأخرى. وأن أغلب هؤلاء المعارضين هم من الحرس القديم للأحزاب السياسية اليسارية وخاصة الشيوعيين منهم. كما أن الديكتاتوريات العسكرية العربية كانت تصر على ارتباط دعاة المجتمع المدني من المعارضين بالاستعمار الجديد الذي لم يعد بحاجة إلى جيوش. وأن المجتمع المدني تعبير أمريكي ليس موجوداً في أي مكان إلا في أمريكا.

٥- أصبح القضاء تحت إبط الديكتاتوريات العسكرية العربية، التي حكمت بعض البلدان العربية. وقد تم استعمال القضاء من قبل الديكتاتوريات العسكرية العربية للتخويف والترهيب. فما لم يقم الاستعمار السابق للعالم العربي بفرضه كالأحكام العرفية وقوانين الطوارئ وإقامة المحاكم العسكرية وخلاف ذلك، قامت الديكتاتوريات العسكرية العربية به لإخافة وإرهاب المعارضة السياسية.

٦- إن قيام الديكتاتوريات العسكرية العربية في بعض البلدان العربية أدى إلى منع تربية ونشوء قياديات سياسية تستطيع تولي الحكم مستقبلاً فيما لو انزاحت الديكتاتوريات العسكرية العربية. وقد رأينا ماذا فعل صدام حسين في العراق حين أفرغ العراق من كل النخب السياسية المحتمل أن تحكم العراق مستقبلاً. كذلك الحال في كثير من البلدان العربية التي ما زالت تحكمها الديكتاتوريات العسكرية العربية والتي ليس من الضروري أن يكون الحاكم فيها جنرالاً سابقاً ولكن يكفي أن يحكم البلد بنظام الثكنة العسكرية.

٧- من المسلم به أن ارتقاء الثقافة في أية أمة من الأمم، يعتبر السبيل السليم إلى تكوين نخب سياسية منبثقة عن أحزاب سياسية مؤهله لتولي الحكم وقيادة البلاد قيادة حكيمة ورشيدة. ولكننا لاحظنا أن الديكتاتوريات العسكرية العربية في بعض البلدان العربية، عندما تولت الحكم حطت من قيمة الثقافة العربية وذلك من خلال فرض الرقابة على الأنشطة الجامعية والفكرية. وكذلك تأميم جميع وسائل الإعلام وفرض رقابة صارمة عليها واعتبار أن لا عقل يفكر في البلد غير عقل النظام، ولا رأي سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً يسود غير رأي النظام. وفرض فكر الدولة العسكرية على مناهج التعليم في المراحل المختلفة والقيام بعملية تطهير واسعة النطاق لمعظم الأكاديميين الليبراليين، وتفريغ المجتمع المدني - إن كان قائماً - ومؤسساته منهم.

٨- لم تكتف الديكتاتوريات العسكرية العربية في بعض البلدان العربية بوضع القضاء والثقافة والإعلام تحت ضرسها وسيطرتها الكاملة، ولكنها وضعت أيضاً المؤسسات الدينية كذلك. فحرمت المؤسسات الدينية من الاستقلال الذاتي الذي تمتعت به في عهد الاستعمار الغربي، وفي عهد الاستعمار العثماني كذلك. وقامت الديكتاتوريات العسكرية العربية في بعض البلدان العربية بتأميم آلاف المدارس الدينية، وأملت عليها منهاجها التعليمي الخاص بها. كما قامت الديكتاتوريات العسكرية العربية بتوجيه المؤسسات الدينية توجيهاً سياسياً يتماشى مع مصالحها وأهدافها. وكان منها أن أقحمت رجال الدين في السياسة بالقوة وبالقهر، ما نتج عنه الآن - وكما نشاهد الآن - في العالم العربي انتشار الأحزاب الدينية السياسية، وتدخل رجال الدين في السياسة من خلال هذه الفتاوى الدينية- السياسية المتضاربة التي نقرأها كل يوم، والتي تلعب دوراً رئيساً في زيادة وتعميق فتنة الإرهاب.

٩- وفي ظل الديكتاتوريات العسكرية العربية في بعض البلدان العربية، تحولت الفكرة القومية من فكرة للأمة جمعاء إلى فكرة حزبية، بعملية اختزالية تحتاج اليوم إلى نقد جريء وعميق. ثم تحولت الفكرة القومية من فكرة حزبية مدنية إلى فكرة حزبية عسكرية، ومن فكرة مجتمعية إلى سلطة عسكرية. وعلينا اليوم أن نعترف بأن الكثير من النقد الذي وجه إلى الفكرة القومية وإلى الحركة القومية إنما كان بتأثير من المؤسسة العسكرية التي أقامت شرعيتها على الفكرة القومية. وصادرت التعبير عنها والتمثيل لها، وقدمت للجمهور أسوأ صورة ممكنة عن المشروع القومي.

١٠- عندما تولت الديكتاتوريات العسكرية العربية الحكم في بعض البلدان العربية تم مزج النشاط السياسي مع النشاط العسكري. وتم فتح الأحزاب السياسية لأبوابها لدخول العسكريين القدامى، وتحولهم إلى سياسيين. ونحن لا نرى غضاضة في ذلك شرط أن يأتي هؤلاء العسكريون من خلال "صناديق الاقتراع" النظيفة النزيهة، وليس من خلال "صناديق الإتباع" المزورة، أو على ظهور الدبابات من خلال انقلاب عسكري.

١١- إن ما تقوم به الديكتاتوريات العسكرية العربية من إصلاحات جزئية عندما تتولى الحكم، لا يتعدى أن يكون خدمة لمصالحها وبقائها في الحكم أطول مدة ممكنة. فلقد أحالت الديكتاتوريات العسكرية التي حكمت أجزاء من العالم العربي طوال نصف قرن مضى وما يزال بعضها في الحكم حتى الآن، بعض البلدان العربية إلى بلدان بلا استراتيجيات، ولا خطط، ولا مشاريع وطنية. وما يستولي على المراقب السياسي للأوضاع العربية اليوم هو الشعور المؤلم بانعدام الرؤية والافتقار للإرادة، ومن ثم غياب القيادة والاستسلام إلى المصير القدري. كما يقول برهان غليون في (نهاية الحقبة الوطنية العربية).

١٢- بعد أن استولت الديكتاتوريات العسكرية العربية على الحكم، أصبح الانضمام إلى صفوف الجيش أقصر الطرق للوصول إلى المناصب السياسية. "فكان يمكن للضابط أن يرى نفسه على سطح الحياة السياسية بعد مدة وجيزة. وهو بهذا يصل إلى القمة، دون أن يكون قد نسي أو تناسى أحقاده الطبقية. والضباط الذين كانوا دائماً وراء التحولات الاشتراكية، كان يُذكي عملهم الاشتراكي شعور واضح متوتر بالطبقية" (جورج جبور، "الفكر السياسي المعاصر في سوريا"). ومن هنا أصبح الجيش "جنة الوظائف". "فلا عجب أن يكسب الجيش صفة نموذج المستقبل، وأن يتطلع إليه القوم كأداة للتنمية والإنماء، ومثال للانتعاش الاجتماعي" (فؤاد خوري، "العسكر والحكم في البلدان العربية"). وهذا المظهر في الحياة العربية، وفي طريق بناء الدولة الحديثة، قد أخل ببناء المجتمع وأخر كثيراً ميلاد الدولة العربية الحديثة.

❖❖❖

ومن خلال هذه الأضرار، وأضرار أخرى كثيرة، لحقت بالمجتمع العربي خلال النصف الأول من القرن العشرين وما زال هذا المجتمع يتجرع كؤوس المرارة من الديكتاتوريات العسكرية العربية، نرى أن الضرر قد لحق كثيراً بالدولة العربية الحديثة بعد الاستقلال. ولعل الفشل الذي شاهدناه في النصف الثاني من القرن الماضي إضافة إلى ما نشاهده الآن، قد كان من الأسباب الرئيسية لفشل الدولة العربية الوطنية بعد الاستقلال في تحقيق الطموحات والآمال الوطنية في الحرية والديمقراطية والمجتمع المدني السلمي. مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الدولة العربية الوطنية بعد الاستقلال كانت في معظم أنحاء العالم العربي - ماعدا دول الخليج - تتمثل بأنظمة الحكم الديكتاتورية العسكرية التي نشأت عشية الاستقلال مباشرة.

الاستحقاقات الأمنية لتوسيع دور الأمم المتحدة في العراق وفق القرار ١٧٧٠

د. عماد علو
كاتب وباحث

لمقدمة

قرر مجلس الامن الدولي في ١١/ آب /٢٠٠٧ توسيع نشاط وصلاحيات بعثة الامم المتحدة في العراق بعد تمديد ولايتها لسنة اخرى حتى آب /٢٠٠٨ في محاولة جديدة لاعطاء المنظمة الدولية دوراً اكبر في الاشراف على الشأن العراقي والمساعدة على الخروج بالعراق من محنته التي نجمت عن الاحتلال الامريكي لأراضيه منذ نيسان ٢٠٠٣ والتي كانت محل انتقاد من قبل المنظمة الدولية على عهد امينها العام السابق كوفي عنان. لكن العائق الابرز والذي تحججت به نقابة موظفي الامم المتحدة في معارضتها تنفيذ هذا القرار الذي جاء تحت الرقم ١٧٧٠ هو الملف الامني المتردي في العراق والذي قد تتعرض حياة منتسبي البعثة الاممية في العراق بسببه للخطر في حالة مزاولة نشاطاتهم المطلوبة داخل العراق وفق القرار، ١٧٧٠ حيث ان العراق لا يزال مكانا خطراً ويخشى أن يصبح موظفو الأمم المتحدة أهدافا للعنف، بعد ان صاحبت عملية الانتقال السياسي والمحاولات الجارية للمحافظة على الأمن التي تقوم بها القوة متعددة الجنسية وقوات الأمن العراقية تطور معارضة مسلحة معقدة ومتزايدة لمواصلة مستوى عال من أنشطة العنف بانتظام في جميع أنحاء البلد تحت مبررات واهداف ما زالت غير واضحة.

والسؤال المطروح هو عن حجم الترتيبات الامنية المطلوبة لوجود مستقبلي فاعل للامم المتحدة في العراق في ضوء القرار ١٧٧٠ ؟

سياقات توفير الحماية الأمنية

مما لا شك فيه ان الحالة الأمنية تعوق على السواء وجود المنظمة وقدرتها على العمل بفعالية في العراق. ولتوفير أفضل مستوى أمني ممكن لموظفي الأمم المتحدة العاملين في العراق، وبالتالي كفالة قدرة المنظمة على البقاء في العراق، اتبعت بعثة الامم المتحدة في العراق عددا من السياقات والتدابير الوقائية لتامين الحماية الامنية الضرورية لعملها في العراق، وهي طبعا سياقات وتدابير مكلفة وتستلزم وقتا طويلا. ورغم هذه التدابير والسياقات، تعتمد الأمم المتحدة بدرجة كبيرة على القوة متعددة الجنسية في أمن التحركات والمعلومات المتعلقة بها. وتعكس هذه التدابير والسياقات الصعوبات التي تواجهها البعثة الدولية في العراق للقيام بالأعمال المهمة التي من الضروري إنجازها في العراق التي ربما كثيرا ما تكون عملية شاقة ومثيرة للإحباط. وفي نفس الوقت، فإن حوادث، من قبيل الهجوم على مجمع الأمم المتحدة في بغداد (فندق القناة) والذي ادى الى مقتل الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة (سيرجيو دي ميلو) أكدت ضرورة الالتزام التزاما صارما بالتدابير الأمنية وعكست في نفس الوقت فشلا للقوة متعددة الجنسية في تامين الحماية اللازمة لمجمع الامم المتحدة في بغداد في ذلك الوقت. في ٨ كانون الثاني/ ٢٠٠٥، أُبرم اتفاق بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن توفير الحماية لوجود الأمم المتحدة في العراق على يد القوة. ويشكل هذا الاتفاق أساسا مهما لتوفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة في العراق. وسبق ان تم الاتفاق بين الامم المتحدة والحكومة العراقية على مركز جديد للبعثة الاممية في بغداد في اطار الاتفاق الذي تم توقيعه في ٣ حزيران/ ٢٠٠٥ مع الحكومة العراقية وهذا الامر مهم لأنه سيمنح البعثة الوضع القانوني الضروري التي يتيح لها أداء ولايتها والاضطلاع بمهامها الجديدة وفق قرار مجلس الامن الاخير ١٧٧٠، وكما هو مبين في الفقرة ٢٥ من تقريرالامين العام الوارد بالوثيقتين (S/2004/710) و (Corr.1) فإن القوة متعددة الجنسية توفر الأمن العام للمنطقة الخضراء،حيث يتواجد الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة السفير(اشرف قاضي)، وتقوم القوة متعددة الجنسية بحراسة تحركات الأمم المتحدة، ومراقبة الدخول إلى المحيط الخارجي لمرافق الأمم المتحدة وحماية هذه المرافق التابعة للبعثة الدولية وتوفير الأمن لتحركات اعضائها، والبحث والإنقاذ والإجلاء الطبي في حالات الطوارئ وإبطال مفعول القنابل والتصدي للكوارث وتبادل المعلومات الأمنية.

أمن البنى التحتية

واستنادا لما سبق تظل الحالة الأمنية أهم العوامل المؤثرة على دور أنشطة الأمم المتحدة في العراق ونطاقها وفعاليتها، وان اي توسع في دور بعثة الامم المتحدة في العراق بحسب القرار ١٧٧٠ سيتطلب مزيدا من البنى التحتية لاستيعاب الانشطة والفعاليات والاشخاص لتغطية ذلك التوسع في العمل وهذا يعني مزيدا من الجهد الامني لجهة ضمان امن وسلامة تلك البنى التحتية. ومن الجدير بالذكر ان ممثل الامين العام للامم المتحدة الخاص وفريقه، الذي يضم مجموعة من الموظفين المنتدبين يقيمون جميعهم في بغداد وبالذات في (المنطقة الخضراء). ويقيم موظفو الشؤون الإنسانية / شؤون إعادة الإعمار في نفس المكان الذي توجد فيه وكالات الأمم المتحدة في (عمان). ولا تزال هنالك قاعدة للدعم السوقي تعمل انطلاقا من (الكويت). ويستخدم مجمع مدرسة الديوان داخل (المنطقة الخضراء) ببغداد الآن كقاعدة سوقية لمقر البعثة بدلاً من مرفق (فندق القناة) الذي تعرض لهجوم انتحاري في وقت سابق. ويشكل أمن (المنطقة الخضراء) في بغداد، التي تعتبر موطنا لمباني البعثة، أهمية كبيرة لجميع شاغلي المباني، بما في ذلك الأمم المتحدة. ولذلك، نجد أن الوضع، في خضم عملية الانتقال من سلطة القوة متعددة الجنسية إلى قوات الأمن العراقية، قيد النظر بانتظام من جانب البعثة وإدارة شؤون السلامة والأمن. وحاليا، تجري المحافظة على محيط المنطقة الدولية ونقاط التفتيش الداخلية إلا أن الموضوع يظل باستمرار موضع نقاش مستمر مع القوة متعددة الجنسية لضمان المحافظة على المستوى الحالي من الأمن. اما البنى التحتية الاخرى لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والتي تتطلب تأمين الحماية الامنية لها فإنها تنتشر في الكويت وعمان، إضافة إلى وجود مفرزات صغيرة للاتصال تابعة للأمم المتحدة في إربيل والبصرة. وقد اكتمل إنشاء المكاتب الإقليمية الجديد في كل من إربيل والبصرة، وفقا للمعايير الأمنية للأمم المتحدة. ومن المتوقع ان يتطلب توسيع نشاط ودور بعثة الامم المتحدة في العراق وفق القرار ١٧٧٠ بروز الحاجة الى افتتاح عدد من المراكز في عدد من المحافظات العراقية التي توصف بالساخنة والتي تحتاج الى تواجد استثنائي قريب من قبل موظفي البعثة الدولية.

التكاليف المالية

مما لا شك فيه ان تنفيذ القرار ١٧٧٠ الخاص بتوسيع نشاط بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق سيفرض اعباء مالية كبيرة خصوصا لتأمين الحماية ومتطلبات الامن الضرورية لقيام موظفي الامم المتحدة بأعمالهم ومهامهم المختلفة، واستنادا الى الفقرة ٨٩ من تقرير الامين العام للامم المتحدة المؤرخ في ٥ كانون الأول/ ٢٠٠٣ الوثيقة (S/2003/ 1149)، والتي ذكر فيها أن تهيئة الظروف الأمنية الضرورية لعمل الأمم المتحدة في العراق عملية تتطلب وقتا طويلا وتكاليف مرتفعة. فإن التدابير الأمنية اللازمة لتمكين الأمم المتحدة من العمل في العراق حتى على مستوى متواضع تكاليفها باهظة سواء من حيث الموظفين أو المعدات الخاصة المطلوبة. ووفقا للفقرة ١٣ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، كان من المفروض ان تقوم القوة متعددة الجنسية بتقديم قوات أو مساهمات مالية من أجل إنشاء كيان قائم بذاته في إطار القيادة الموحدة للقوة متعددة الجنسية تقتصر مهمته على توفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق. الا ان الذي حصل ان تكاليف الترتيبات الامنية لوجود الامم المتحدة في العراق ألقي على عاتق صندوق استئماني انشئ لهذا الغرض بحسب الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن في ٣٠ تشرين الثاني/٢٠٠٤ لتحصيل وإدارة المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء لدعم هذا الكيان القائم بذاته دعما ماليا. وتبلغ التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشئ بهدف دعم وجود كيان قائم بذاته تحت القيادة الموحدة للقوة متعددة الجنسية تتمثل مهمته في توفير الأمن حصرا لوجود الأمم المتحدة في العراق، ما يربو على ٢٠ مليون دولار مقدمة من ١٥ دولة من الدول الأعضاء. وفي ٣١ كانون الأول/ ٢٠٠٥، بلغت المدفوعات المسددة لجورجيا ورومانيا مقابل الحماية "على مستوى الحلقة الوسطى" ٧,٩ ملايين دولار. وفي كانون الثاني/ ٢٠٠٦، قدم إلى المتبرعين تقرير مالي مؤقت عن الصندوق الاستئماني، إضافة إلى إحاطة إعلامية بأوجه صرف المبالغ المودعة في الصندوق الاستئماني لأغراض امن بعثة الامم المتحدة في العراق علما ان في تلك الفترة كان معظم طاقم البعثة يعمل من مكاتب البعثة في عمان والكويت واقليم كردستان.ومن المؤكد ان الدعم المالي المطلوب للصندوق الاستئماني لابد ان ان يرتفع بشكل يتناسب والمهام والانشطة التي ستنهض بها بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق استنادا للقرار ١٧٧٠ ,

تقييم الحالة الأمنية

ان توسيع دور وصلاحيات ومهام الامم المتحدة في العراق بحسب القرار ١٧٧٠ سوف يتطلب زيادة عدد العاملين في مقرات بعثة الامم المتحدة في العراق الى اكثر من (٩٠) شخصا وبحسب ما ورد في تقارير الأمين العام للامم المتحدة المقدمة الى مجلس الامن الدولي عملا بالفقرة ٣٠ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية لوجود الأمم المتحدة في العراق لا يزال أمن الموظفين يمثل العقبة الكبرى أمام جميع أنشطة الأمم المتحدة في شتى أرجاء البلد. علما بأن أحدث استعراض أجراه منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة للوضع الأمني في البلد يقدر أن الخطر الذي يتهدد موظفي الأمم المتحدة في العراق لا يزال يصنف ضمن فئة (الأوضاع الحرجة)، ما يتطلب مواصلة اتخاذ التدابير الموسعة إلى حد كبير لحماية الموظفين الدوليين ليتمكنوا من انجاز مهامهم بالشكل المطلوب، علما ان الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية لا تزال تمثل أهدافا عالية القيمة وشديدة التأثير. ومن ثم، فإن أي توسع في أعداد موظفي الأمم المتحدة أو أنشطتها خارج (المنطقة الخضراء) حيث تتواجد مقرات بعثة الامم المتحدة اليوم، لا يتطلب تنفيذ ترتيبات الحماية الموسعة، فحسب بل يتطلب أيضا تحسنا نوعيا في البيئة الأمنية العراقية عموما. وعليه فإن البيئة الأمنية لا تزال تعيق بشدة وجود المنظمة في العراق وقدرتها على العمل بفعالية في هذا البلد. وهذا الوضع المتسم باشتداد المخاطر يقيد كثيرا حرية التنقل، ولا سيما في الطرق، ولتوفير أفضل حماية أمنية لموظفي الأمم المتحدة، ومن ثم كفالة قدرة المنظمة على استمرار وجودها في العراق، لابد من اتخاذ عدد من تدابير الامن والحماية، وهي تدابير تكلف كثيرا من النفقات والوقت. وتؤكد هذه العوائق مسؤولية جميع الموظفين عن التقيد الدقيق بالتدابير الأمنية المعمول بها. ورغم اعتماد بعثة الأمم المتحدة على القوة متعددة الجنسية فيما يتعلق بأمن التنقل والحصول على المعلومات عن التهديدات القائمة، ومواكبة التغير المستمر في الديناميات الأمنية فإن هذا يعني عبئا ثقيلا ومكلفا على الوحدة المعنية بالأمن التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في الحصول على المعلومات الدقيقة بانتظام وفي الوقت المناسب حول تأمين سلامة وأمن موظفي الامم المتحدة اثناء تنقلهم وادائهم لواجباتهم المختلفة. علماً ان الوحدة المعنية بالأمن التابعة لبعثة الامم المتحدة في العراق كانت قبل صدور القرار ١٧٧٠ تتألف من مفرزة للأمن الشخصي ووحدات للحراسة ساهمت بها (فيجي)، وقوات للحماية على مستوى الحلقة الوسطى توفرها وحدات من (جورجيا) و (رومانيا) وجمهورية (كوريا الجنوبية) تعمل جميعها تحت القيادة الموحدة للقوة متعددة الجنسية، ومن المنطقي ان يتم توسيع وتطوير قدرات وحجم الوحدة المعنية بالأمن التابعة لبعثة الامم المتحدة في العراق لكي تتمكن من النهوض بمهامها الامنية بالشكل الذي يتناسب وينسجم مع متطلبات القرار ١٧٧٠ .

الخاتمة

سيبقى الامن المعوق الرئيسي أمام أي جهود ترمي الى تنشيط التنمية والمصالحة الوطنية واعادة اعمار مادمرته العمليات العسكرية التي جرت لاحتلال العراق. واذا كان المجتمع الدولي قد شعر بمسؤوليته الاخلاقية ازاء النزيف الذي يتعرض له الشعب العراقي بتأييده للقرار ١٧٧٠ الصادر عن مجلس الامن الدولي فإن تفعيل آليات تنفيذ القرار ١٧٧٠ ستتطلب جهداً دولياً جاداً لتامين الاستحقاقات الامنية لإنجاح تطبيق القرار الصادر عن مجلس الامن الدولي بما يؤمن نجاح بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق في عملها في ضوء القرار ١٧٧٠ .